تاريخ الإرسال (2019-09-08)، تاريخ قبول النشر (2019-10-28)

* 1 دعاء خليل القصاروي اسم الباحث الأول:

2 أ.د. أمين محمد القضاة اسم الباحث الثاني:

1 اسم الجامعة والبلد (للأول) أصول الدين - الشريعة - الأردنية - الأردن

2 اسم الجامعة والبلد (للتاني) أصول الدين - الشريعة - الأردنية - الأردن

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: doaaqasrawi@gmail.com

أثر الرواية بالمعنى على الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري (دراسة تطبيقية من كتاب الوضوء إلى كتاب التيمم)

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مسألة الرواية بالمعنى من خلال تتبع الأحاديث المرفوعة في الجامع الصحيح للبخاري في كتب الطهارة، وبيان منهج البخاري في تخريج الأحاديث المروية بالمعنى، وبيان مقاصده في تخريجها، وآثارها على تراجم صحيحه ورواته، وفقه المتن عنده. وقد أظهرت الدراسة أن الرواية بالمعنى الواقعة في الصحيح هي تصرف الراوي في الحديث دون إحالته لمعنى الحديث، وأن أهم أقسامه ما كان في الجمل أو في الكلمات، وأن مقصد البخاري الرئيس من تخريج الأحاديث المروية بالمعنى هو خدمة المتن الجامع، وذلك بسبب ما تضمنته من زيادات شأنها تجلية الواقع الحديثي للرواية عبر بيان عدد من التفاصيل في سياق الحديث: كسبب الورد والإيراد، أو بيان أبعاده الزمانية أو المكانية. وقد بينت الدراسة مقاصد البخاري النقدية والفقهية بتخريجه الحديث المروي بالمعنى في صحيحه، وأن التكرار والمتابعات وتعليق الأحاديث هي أهم أركان منهج البخاري في تخريج الحديث المروي بالمعنى.

كلمات مفتاحية: الرواية بالمعنى - الجامع الصحيح - الأحاديث المرفوعة.

The Impact of Narration by Meaning on the Prophetic Traditions in Sahih al-Bukhari: An Applied Study from the book of al-Wudhu (Ablution) up to the book of al-Tayammum (Rubbing face and hands with dust)

Abstract:

This study focuses on the topic of al-Riwāyah bi al-Ma'na by carrying an extensive observation on the hadīth recorded in the book of al-Tahārah (purification) in al-Imām al-Bukhārī's al-Jāmi' al-Sahīh. This study aims to reveal the methodology and explain the goals of al-Bukhārī in recording hadīth in his magnum opus according to the manner of al-Riwāyah bi al-Ma'na and at the same time to disclose its effects on his tarājim and narrators and the understanding of the hadīth texts. This study successfully proves that al-Riwāyah bi al-Ma'na in Sahīh al-Bukhārī does not change the original and actual meaning of the hadīth and that the most important types of changes occurs in some words and phrases only. It also proves that the ultimate goal of al-Bukhārī in bringing this type of narrations is to accomplish the service towards al-matn al-jāmi' (comprehensive text) and that is through the additional explanations found in such narrations which is indeed a handful factor in clearly explaining the real context of the hadīth such as the reason behind the existence and transmission of any narration and the place and time factor which surrounds that particular narration. This study also highlights al-Bukhari's motives concerning hadīth criticism and understanding via the canal of al-Riwāyah bi al-Ma'na which relies upon three important aspects namely al-Takrār, al-Mutāba'ah and al-Ta'līq.

Keywords: Narration by Meaning- Al-Jāmi' Al-Sahīh- Hadith.

المقدمة:

تعاهد علماء الأمة الحديث النبوي فحفظوه في الصدور والسطور، وبذلوا كل غالٍ ونفيسٍ في سبيل حمايته وصونه من التحريف والتبديل، فشدوا إليه الرجال وقطعوا الغيافي والقفار لطلبه والوقوف على أحوال رجاله، وحبرت الصحف وشحذت الأقلام من أجل مدارسته ومذاكرته والتتقيب في أحوال رجاله.

وحرصوا كل الحرص على نقل الحديث النبوي باللفظ دون تبديل أو زيادة أو نقصان، وقد يتفاوت الرواة في درجة ضبطهم وحفظهم لألفاظ الحديث، وبسبب ما يعتريهم من عوامل النسيان وخفة الضبط بسبب عوامل الدهر التي تعتري طبيعتهم البشرية، حفظوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم فضبطوا معانيه وإن اختلفت ألفاظهم، صوناً للمصلحة العامة من حفظ الحديث وعدم اندراسه وضياعه إذا ما جمد الرواة على أداء الألفاظ وحسب.

في ظل الهجمات الممنهجة والعشوائية على السنة تُطل علينا شبهة عدم ثبوت نسبة الأحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم بدعوى الرواية بالمعنى بسبب تصرف رواة الحديث بألفاظه وإسقاط أفهامهم الخاصة على حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفي ظل تلك الحملات الشرسة على صحيح البخاري ومحاولة النيل منه بادعاء اضطراب مرويات الحديث الواحد في الصحيح واختلاف ألفاظها على الرغم من اتحاد الواقعة، وفي ظل الفجوة بين الجانب التأصيلي لقضايا ومسائل علوم الحديث والواقع الحديثي للمرويات، ظهرت لي الحاجة لدراسة تطبيقية على صحيح البخاري من خلال استقراء أثر الرواية بالمعنى على صحيحه، وذلك باستنباط منهج البخاري في تخريج المروي بالمعنى، وتحديد قرائن تعيين المروي باللفظ وتمييزه عن المروي بالمعنى في الجامع الصحيح، وتتبع الرواة الذين روى لهم بالمعنى وبيان الكيفية التي خرج لهم فيها في صحيحه.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة أن الرواية بالمعنى وسيلة من وسائل حفظ السنة النبوية من الاندثار والضياع، وقد تعددت الدراسات التي تناولت أقوال علماء الأمة ببيان شروطها وأحكامها وصورها، إلا أننا لا نكاد نجد دراسة تطبيقية اعتنت بتتبعها في مظانها وبيان الواقع الحديثي لها عند أهل الصنعة وبيان مناهجهم في تخريج الحديث المروي بالمعنى في مصنفاتهم، وبسبب كثرة الهجمات التي تحاول اقتحام حمى صحيح البخاري وطعن في ثبوت نسبة أحاديثه للنبي صلى الله عليه وسلم بدعوى الرواية بالمعنى، جاءت هذه الدراسة لبيان منهج البخاري في تخريج الحديث المروي بالمعنى، وبيان نسبة وقوعها في جامع الصحيح، فهذه الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1) ما نسبة الأحاديث المروية بالمعنى في صحيح البخاري؟
- 2) كيف خرَّج البخاري الأحاديث المروية بالمعنى في جامع الصحيح؟ وما منهجه في إيرادها؟ وعمن روى الحديث بالمعنى؟ وكيف روى عنهم؟
- 3) ما شروط البخاري في قبول الحديث المروي بالمعنى؟
- 4) ما أثر الرواية بالمعنى على فقه المتن؟ وما أثرها على مختلف الحديث؟
- 5) كيف احتاط البخاري للفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحيحه؟

أهمية الدراسة:

1. الحاجة لدراسة تطبيقية ترصد الواقع الحديثي للأحاديث المروية بالمعنى كما هي وليس كما يفترض بها أن تكون.
2. الحاجة لدراسة تطبيقية تبيّن منهج البخاري في التعامل مع الرواية بالمعنى في كتابه الجامع الصحيح.
3. الحاجة لدراسة تبيّن نسبة الأحاديث المروية باللفظ مقارنة بالمروية بالمعنى في أحد أهم كتب الحديث النبوي. (وإن كانت النسبة تقريبية)

4. بيان أثر الرواية بالمعنى في رد الشبهات الواردة على أحاديث الصحيح من دعوى اضطرابها أو تعارضها مع النقل.
أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة لسد الفجوة بين الواقع التنظيري للرواية بالمعنى والواقع التطبيقي لها، وذلك من خلال بيان أثر الرواية بالمعنى على صحيح البخاري، والذي سيظهر من خلال:
1. بيان نسبة الأحاديث المروية بالمعنى في الصحيح (عينة الدراسة).
 2. بيان منهج البخاري في تخريج الأحاديث المروية بالمعنى في جامعه الصحيح.
 3. تعيين شروط البخاري في قبول الحديث المروي بالمعنى
 4. بيان أثر الرواية بالمعنى على فقه المتن في الصحيح وأثرها على مختلف الحديث.

الدراسات السابقة:

إنَّ الرواية بالمعنى من القضايا الحديثية الحية النابضة في ساحة البحث العلمي، وفيما يلي ذكرها على بيان الإجمال لا التفصيل بحسب تاريخ صدورها:

1. بحث محكم منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1984م، للأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة، بعنوان "حكم رواية الحديث بالمعنى".
2. كتاب منشور تحت عنوان "الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي" للدكتور عبد المجيد بيرم، ط1، دار العلوم والحكم، الجزائر، 2004 م، وهو في أصله أطروحة دكتوراه بعنوان "اختلاف روايات الحديث وأثره في اختلاف الفقهاء"، نوقشت في جامعة الجزائر عام 1993 م.
3. بحث محكم منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (الكويت)، مج 13، ع34، 1998م، للدكتور عبد الرزاق الشايجي، والدكتور السيد محمد نوح، بعنوان "مناهج المحدثين في روايات الحديث بالمعنى"، حيث تناول الباحثان تعريف الرواية بالمعنى وأسباب اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث وفي بيان مذاهب العلماء في حكم الرواية بالمعنى، والقول الراجح في المسألة.
4. بحث محكم منشور للدكتور عبد العزيز أحمد الجاسم، وعنوانه "حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى"، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة (قطر)، العدد 10، 2001م.
5. بحث محكم منشور تحت عنوان "العلل الناشئة عن الرواية بالمعنى" للدكتور ياسر أحمد الشمالي، المجلد 19، العدد الثاني، 2003 م.
6. رسالة ماجستير تحددت عنوان "رواية الحديث بالمعنى وأثرها في المرويات والحكم على الرواة"، للباحث بلخير حديبي في كلية العلوم الإسلامية في الجزائر، عام 2003 م.
7. بحث منشور للدكتور حمدي عبد العظيم فرحات، في مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم - جامعة المنيا، 2012، مج 3، ع 36، تحت عنوان "رواية الحديث بالمعنى عند المحدثين: دراسة تأصيلية".
8. بحث محكم منشور بعنوان "الرواية بالمعنى: أثرها وتطبيقاتها عند المحدثين"، للدكتور يسري سعد عبد الله، 2012م، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي، العدد التاسع.
9. بحث محكم منشور في مجلة الحديث، العدد السابع، 2014م، تحت عنوان "الرواية بالمعنى: دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية" للدكتور سيوطي عبد المناس.

10. بحث محكم منشور تحت عنوان "أثر رواية الحديث بالمعنى في تقرير الأحكام الشرعية - كيفية صلاة المسبوق أنموذجاً"، للدكتور عبد العظيم خليل الدخري، 2014 م، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد التاسع.
 11. بحث محكم بعنوان "رواية الحديث بالمعنى: دراسة تطبيقية على نماذج من حديث أيوب السخيتاني"، للدكتور وائل بن حمود ردمان، مجلة الحكمة - السعودية، العدد 35، 2015 م.
 12. بحث منشور للدكتور خالد بن مساعد الرويتع تحت عنوان "رواية الحديث والأثر بالمعنى: دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد 23، 2015 م.
 13. أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله من الجامعة الأردنية، بعنوان "الرواية بالمعنى وآثارها الأصولية والفقهية"، عام 2017 م، للباحثة سليمة عبد الهادي حمد عبد الله.
- وفي حدود علمي واطلاعي لم أجد دراسة قد اقتصت بدراسة أثر الرواية بالمعنى على كتب المتون ناهيك عن بيان أثرها على صحيح البخاري، غير أن الدراسات التي تناولت الصحيح بالدراسة وبيان منهج البخاري فيه، قد تطرقت للرواية بالمعنى، ومن الدراسات اللصيقة بموضوع بحثي:
1. اختصار المتن ومنهج البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح، أطروحة دكتوراه قدمت في الجامعة الأردنية في عمان، 2010 م، للباحث محمد عبد الكريم الحنبرجي، حيث اعتنت هذه الدراسة ببيان العلاقة بين الرواية بالمعنى والاختصار، وبيان منهج البخاري في الاختصار وشروطه عنده.
 2. التكرار في صحيح البخاري وآثاره النقدية الحديثية، أطروحة دكتوراه قدمت في الجامعة الأردنية في عمان، 2019 م، للباحثة دعاء شحادة، حيث تناولت في أحد مطالب دراستها العلاقة بين التكرار والرواية بالمعنى، وبأن البخاري يكرر الحديث بالمعنى لبيان مقاصده الفقهية.
- وتختلف دراستي عنهما بأنها مختصة في بيان أثر الرواية بالمعنى على صحيح البخاري من خلال الدراسة التطبيقية على عدد من كتب الجامع الصحيح.

منهج الدراسة:

1. المنهج الاستقرائي الناقص: وذلك باستقراء الأحاديث النبوية القولية في عينة الدراسة (من كتاب الموضوع إلى كتاب التيمم) وتتبعها في الصحيح، وفي مظانها في الكتب الستة، واستقراء كل ما يتعلق بها من أقوال العلماء المتعلقة بتعيين المروي باللفظ وتمييزه عن المروي بالمعنى الواردة في كل من كتب شروح الصحيح، وكتب العلل ونقد الرجال.
2. المنهج النقدي: وذلك بدراسة عينة الدراسة دراسة نقدية حديثية، سناً وممتاً، ودراسة رجال تلك الأحاديث دراسة معللة.
3. المنهج الاستنباطي: وذلك من خلال استنباط منهج البخاري في إيراد الرواية بالمعنى، وبيان مقاصده في إيرادها.

منهجي في تعيين عينة الدراسة:

1. اقتصرت دراستي على أحاديث كتب العبادات: من كتاب الموضوع إلى كتاب التيمم
2. واقتصرت على دراسة الأحاديث المرفوعة، فلم أتناول أحاديث السنة الفعلية والتقريبية والآثار بالدراسة
3. وأن يكون الحديث المرفوع قد كرره البخاري في جامعه الصحيح.
4. تتبع الرواية بالمعنى الواقعة في الحديث المرفوع وحسب، وعدم دراسة الزيادات وتوابعها والتي قد تتعلق بمباحث أخرى كزيادة الثقة، والإدراج، والاختصار.

منهجي في التخريج ودراسة الرواة:

1. أتتبع روايات الحديث في الصحيح، ثم أنظر في روايات الكتب الستة، وإلا نظرت في باقي كتب المتون لتحليل صنيع البخاري، ومحاولة فهم منهجه.
2. أتتبع مواطن شرح الحديث المكرر في الصحيح في كتب شروح البخاري وخاصة شرح العيني وابن حجر، وباقي شروح البخاري، فإن وجدت حاجتي بهم اكتفيت وإلا توسعت لباقي شروح الحديث.
3. أتتبع رواية وأحوالهم بداية في كتاب التاريخ الكبير للبخاري ثم أنظر في أقوال النقاد بما يتعلق بدرجة ضبط الراوي وإتقانه، ورتبته في طبقات الرواة عن شيخه.

خطة البحث:

- وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، وفيما يلي بيانها:
- المقدمة:** فكرة البحث، ومشكلته، والدراسات السابقة وخطة البحث.
- المبحث الأول:** الرواية بالمعنى، مفهومها وأقسامها ونسبة وقوعها في الجامع الصحيح.
- المطلب الأول:** مفهوم الرواية بالمعنى
- المطلب الثاني:** أقسام الرواية بالمعنى في الصحيح
- المبحث الثاني:** أثر الرواية بالمعنى على منهج البخاري في تخريج المروي بالمعنى في صحيحه.
- المطلب الأول:** التكرار
- المطلب الثاني:** المتابعات
- المطلب الثالث:** التعليق
- المبحث الثالث:** أغراض البخاري من تخريج الرواية بالمعنى في صحيحه.
- المطلب الأول:** أغراض في إسناد الحديث
- المطلب الثاني:** أغراض في متن الحديث
- المبحث الرابع:** أثر الرواية بالمعنى على أحاديث الجامع الصحيح.
- المطلب الأول:** أثر الرواية بالمعنى على تراجم الصحيح
- المطلب الثاني:** أثر الرواية بالمعنى على فقه الحديث
- المطلب الثالث:** أثر الرواية بالمعنى على رواية الصحيح
- الخاتمة:** وفيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات.

المبحث الأول: الرواية بالمعنى: مفهومها، وأقسامها في الصحيح.

إنَّ الرواية بالمعنى من المواضيع الحيوية التي أولتها الدراسات المعاصرة بالبحث والتحليل، سواء بصفتها إحدى وسائل نقل الحديث، أو بصفتها علة تدخل على الأحاديث فتدخ في صحتها، فنشطت الحركة العلمية في استنباط خفايا وشروط الرواية بالمعنى في كتب التراث، وتتبع أقوال العلماء في بيان شروطها وصورها، وآراء المانعين والمجيزين، وتتبع آثارها الحديثية والفقهية من خلال دراسة تطبيقية على أمثلة منتقاة رويت بالمعنى، وفيما يلي بيان لمفهومها وصور ورودها في الصحيح.

المطلب الأول: مفهوم الرواية بالمعنى

إذا ما تتبعنا مصطلح (الرواية بالمعنى) تاريخياً لا نكاد نقف على من قام بتعريفه حاله حال معظم مصطلحات علم الحديث، فكانت الرواية بالمعنى عندهم بمثابة المعلوم بالضرورة، إلا أن منعم النظر في أقوالهم المروية حول صور الرواية بالمعنى وأقسامها وبعض المسائل المتعلقة بها، يمكنه استنتاج مفهومها عندهم⁽¹⁾.

ومفهوم الرواية بالمعنى عند العلماء المتقدمين يدور في فلك إقامة معاني الحديث وحفظها مع تصرف راويه في لفظه⁽²⁾، فهي إحدى ضروب حفظ الحديث عبر حفظ معانيه، دون اعتبار لأداء الراوي للفظ كما سمعه بدون زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير أو إبدال حرف بحرف أو كلمة بأخرى⁽³⁾، غير أننا نجد الدراسات المعاصرة التي اختصت بالرواية بالمعنى قد عرفت الرواية بالمعنى على أنها "تأدية الراوي لمعاني الحديث بألفاظ من عنده"⁽⁴⁾، وأرى أن هذا التعريف هو أحد صور الرواية بالمعنى والتي يفهم منها أن الرواية بالمعنى هي التصرف التام من قبل الراوي بألفاظ الحديث، الأمر الذي يتعارض مع واقع الرواية. أما التعريف المختار في الدراسة للرواية بالمعنى فهو (تصرف الراوي بالحديث دون إحالة معناه) فتصرف الراوي يشمل جميع صور الرواية بالمعنى سواء أكانت بإبدال حرف بحرف أو كلمة بأخرى، أو اختصاره، أو رواية الحديث باللفظ مع حفظ معاني الحديث، وهذا يؤيده واقع الرواية بالمعنى الذي وقفت عليه في عينة الدراسة.

المطلب الثاني: أقسام الرواية بالمعنى

إذا ما اتحد مخرج الحديث في الصحيح، واختلف رواته في ألفاظه، ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بألفاظ مختلفة في مواقف متعددة، فهذه قرينة قوية على أن مصدر الاختلاف إنما من رواته، فضبطه بعضهم ولم يضبطه الآخرون. وخلال تتبعي لأحاديث عينة الدراسة، والبحث عن مواطن الاتفاق والافتراق وجدت أن صور الاختلاف فيما بينها يمكن حصره في أقسام رئيسية ثلاثة، وهي:

(1) وليس هنا معرض بيان النشأة التاريخية لعلم الرواية بالمعنى، وقد قمت بدراسته باستفاضة في أحد مباحث أطروحتي للدكتوراه الموسومة بـ "الرواية بالمعنى، دراسة تأصيلية مقارنة" والتي هي في طور الكتابة.
(2) ومن تعريفاتهم: عن ابن سيرين (110 هـ) أنه قال: "كُنْتُ أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ عَشْرَةٍ، الْأَلْفُظُ مُخْتَلِفٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ"، أخرجه عبد الرزاق، المصنف، (11 / 327) برقم: (20672)، و(11 / 451) برقم: (20977)

وعن الشعبي (103 - 110 هـ) أنه قال: قُلْتُ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ تُحَدِّثُنَا بِالْحَدِيثِ الْيَوْمَ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِّ قَلْبْتُهُ قَالَ: فَقَالَ وَهُوَ غَضْبَانٌ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ نَحْفَظَ لَكُمْ مَعَانِيَ الْحَدِيثِ، حَتَّى تَسْأَلُونَا عَنْ سِيَاقَتِهَا»، وفي هذا غالباً حفظ ألفاظ الحديث دون حفظ ترتيبها، ويكون في الأحاديث الطويلة والتي تشتمل على جمل لا يؤثر التقديم والتأخير بينها على معنى الحديث، الرامهرمزي، الحسن بن خالد (360 هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص: 537)

كما أن مالك بن أنس (178 هـ) فقد كان يرى أن لفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوزُ فعن ابن عفير أنه قال: "سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنِ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ فَيَأْتِي بِهِ عَلَى مَعْنَاهُ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى أَلْفَاظِهِ»، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، (2 / 34)

(3) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: 214).

(4) الصباغ، محمد، الحديث النبوي (مصطلحه - بلاغته - كتبه)، ط 4، المكتب الإسلامي: بيروت، 1981م، ص 170، وهو التعريف المعتمد في دراسة الدكتور عبد المجيد بيرم الموسومة بـ (الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي).

الأول: ما كان في الحروف

لقد كانت السمة العامة بين اختلاف ألفاظ الحديث الواحد في الصحيح، هي اختلافها في الحروف اليسيرة، كزيادة واو أو فاء أو حذفها، أو اختلاف ضمائر المخاطبة بالإنفراد أو الجمع، أو زيادة ضمير أو حذفه، ومثاله⁽⁵⁾: زيادة السين (سأفعل/ أفعل)⁽⁶⁾، تذكير ضمير المخاطبة وتأنيثه (عليكم/ عليكن)⁽⁷⁾، (العويد/ العود)⁽⁸⁾.

الثاني: ما كان في الكلمة

وذلك بأن تروى كلمة بدل أخرى مرادفة لها، أو أن يروي الراوي اللفظين بالشك، أو أن يعين أحدهما ويذكر ما يشير إلى عدم تثبته من تعيين أحدهما، وهو أكثر ما تكرر وقوعه في عينة الدراسة، والذي كان على النحو التالي:

- 1) إبدال لفظ بآخر مرادف له في المعنى⁽⁹⁾: وهي الصورة التي كان مدار الرواية بالمعنى عليها في الصحيح، ومثاله: ما روي من طريق القعني في حديث أسماء عن (فتنة القبر) فأبدل لفظ (المسلم) بدل (الموقن)⁽¹⁰⁾، وكذلك ما روي في حديث أبي قتادة رضي الله عنه من إبدال لفظ بآخر مرادف له (يمس/ يأخذن/ يمسح)، (يتمسح/ يستنجي)⁽¹¹⁾.
- 2) شك الراوي في تعيين أحد اللفظين⁽¹²⁾: بأن يروي الراوي الحديث بلفظين مختلفين بينهما ترادف أو اختلاف يسير في الحروف دون أن يعين أحدهما على الآخر، ومثاله ما روي من شك بتعيين أحد الألفاظ في حديث أم عطية (في غسل الميت)، فروي (كافوراً أو شيئاً من كافور)⁽¹³⁾، (لَا صَيْرَ ، أَوْ لَا يَصِيرُ)⁽¹⁴⁾.
- 3) شك الراوي في تعيين لفظ الحديث: بأن يروي الراوي لفظ الحديث ثم يذكر ما يُشعر بشكه بلفظ آخر مرادف له بالمعنى لكنه لا يعينه، ومثاله: ما رواه أحمد المكي بالشك فقال (أَسْتَنْفِضُ بِهَا أَوْ نَحْوَهُ)⁽¹⁵⁾.

الثالث: ما كان في الجُمْل

بأن يقع الاختلاف بين جمل الحديث الواحد، كالتقديم والتأخير في ترتيب جمل الحديث المشتمل على أكثر من جملة، أو زيادة جملة توافق معنى الحديث المروي باللفظ، ومن الأمثلة عليها:

(5) وأيضاً: البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، ح 176 التعريف بأل التعريف في لا يستتر (من البول/ من بوله)، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب الغسل والوضوء في المخضب والقدر والخشب والحجارة، ح(198): (فليصل وليصلي)، وزيادة (لأنتن) في إنكن صواحب يوسف، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من الكبانر أن لا يستتر من بوله، (216): (مَا لَمْ تَبَيِّنَا. أَوْ: إِلَى أَنْ يَبَيِّنَا).

(6) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، ح 189

(7) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، ح 223

(8) المرجع السابق، ح 223

(9) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء، ح(139): الصلاة أمامك/ المصلى أمامك، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، ح (141): إبدال لفظ بلفظ آخر مرادف: قضى، قدر، رزقاً، كان بينهما، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه، ح (144): (لا يولها ظهره)، ويلفظ(ولا تستدبروها)، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، ح (228): (دعي/ اتركي)، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء، ح (235): خذوها وما حولها/ ألقوها وما حولها، والبخاري، الصحيح، كتاب الحيض، باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، ح 314) تطهري بها/ توضع بها)

(10) البخاري، الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح 7287.

(11) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، (1 / 42) ح (153) ، في كتاب الوضوء، باب لا يمسه ذكره بيمينه إذا بال، (1 / 42) ح: (154) ، وفي كتاب الأشربة ، باب النهي عن التنفس في الإناء (7 / 112) برقم: (5630)

(12) ومثاله: البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح(137) شك الراوي في تعيين اللفظ: لا يفتل أو لا ينصرف. ، البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، ح (184) والذي شك هشام في تعيين عدد من ألفاظ حديث أسماء في (فتنة القبر)، فقال: (مِثْلُ أَوْ قَرِيبٌ) و(فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ ، أَوْ الْمُؤَقِنُ) و(وَأَمَّا الْمُتَأَقِنُ أَوْ الْمُزْتَابِ).

(13) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب التيمم في الوضوء والغسل، ح 167.

(14) البخاري، الصحيح، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، ح 344

(15) الصحيح، البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، ح 155

- 1) التقديم والتأخير بين جمل الحديث: أخرج البخاري حديث ابن عباس رضي الله عنهما في صاحبي القبرين (أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ.)⁽¹⁶⁾، بينما اتفقت جميع الروايات الستة الأخرى في الصحيح على تأخير النميمة وتقديم الاستتار من البول⁽¹⁷⁾. (18).
- 2) زيادة جملة مفهومة من الحديث المرفوع: فروت حفصة عن أم عطية رضي الله عنها قوله (اغسلنها وتراً)⁽¹⁹⁾.
- 3) الاختصار وهو حذف بعض المتن والإتيان ببعضه إما باللفظ أو بالمعنى دون إحالة معناه: أخرج البخاري حديث أبا هريرة في كتاب مناقب الأنصار باب ذكر الجن بتمامه مشتقاً على النهي عن الاستجمار بالروث والعظم وعلّة ذلك النهي، بينما اختصره على حكم النهي في كتاب الوضوء، باب الاستجمار بالحجارة⁽²⁰⁾، وخلال عينة الدراسة لم أقف على مثال لحديث اختصره البخاري وأتى به على معناه.

المبحث الثاني: منهج البخاري في تخريج الحديث المروي بالمعنى في صحيحه.

إنّ منهج البخاري العام في صحيحه كما هو معلوم عند أهل الصناعة والاختصاص، استخدم التكرار والتعليق وتخريج متابعات الحديث الواحد لغايات نقد الحديث وبيان لطائفه وفوائده الحديثية والفقهية، وخدمة لعلم الرجال وبيان مواطن صوابهم وإزالة عدد من الشبهات التي ألصقت بهم، وكذلك لغايات بيان علل بعض الأحاديث أو بيان علل بعض الألفاظ. وقد وقفت على عدد من الملحوظات التي قد تسهم في فهم منهج البخاري في استخدام هذه الأدوات الثلاث والتي طوعها لخدمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وتعيين اللفظ وتمييزه عن المروي بالمعنى، والتي كانت كما يلي:

المطلب الأول: التكرار

التكرار هو أحد أهم أساليب البخاري في تخريج أحاديث كتابه، والتي كانت تظهر علو كعبه في علوم السند والمتن، وسعة اطلاعه على الأحاديث والمرويات التي انتقى منها أحاديث مصنفه، وخلال تتبعي لاختلافات ألفاظ الحديث الواحد، وجدت أن البخاري طوّع التكرار لخدمة المتن الجامع للحديث الواحد، للاحتياط لحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك ببيان ألفاظ الحديث وضبطها وتمييزها عن المروي بالمعنى، وتعيين مصدر الرواية بالمعنى - في الغالب الأعم - ، وقد استخدم البخاري التكرار في بيان المروي بالمعنى - بحسب ما وقفت عليه في عينة الدراسة - كما يلي:

1) إذا ما وقع اختلاف بين ألفاظ الحديث الواحد، فإن البخاري:

أ- يكرر الحديث من الطرق التي اتفقت على ألفاظه مقارنة بالطريق/ الطرق التي اختلفت ألفاظه/ها، ومثاله⁽²¹⁾: حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، كرر البخاري الحديث أربع مرات في

(16) البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر من الغيبة والبول، ح 1378

(17) أخرجه البخاري، الصحيح، (1 / 53)، كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، ح (216)، وباب، (1 / 54) (بدون ترقيم)، وكتاب الجنائز، باب الجريد على القبر، (2 / 95)، ح (1361)، وكتاب الجنائز، باب عذاب القبر من الغيبة والبول، (2 / 99) برقم: (1378)، وكتاب الأدب، باب الغيبة وقول الله تعالى {وَلَا يَغْتَنِبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرَهُنَّوهُ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ} [الحجرات: 12]، ح: (8 / 16)، ح: (6052)، وباب النميمة من الكبائر (8 / 17)، ح: (6055).

(18) وكذلك وقع اختلاف في ترتيب جمل حديث أبي قتادة رضي الله عنه، والذي أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين (1 / 42)، ح (153).

(19) البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما يستحب أن يغسل وتراً، ح 1254.

(20) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب الاستجمار بالحجارة، ح (155)، وفي كتاب مناقب الأنصار، باب ذكر الجن، ح 3860. ووقع أيضاً في حديث أم قيس بنت محصن في ذكر ما يستطاب به بالعود الهندي، أخرجه البخاري في الصحيح (1 / 54) برقم: (223)، (7 / 124) برقم: (5692)، (7 / 124) برقم: (5693)، (7 / 127) برقم: (5713)، (7 / 127) برقم: (5715)، (7 / 128) برقم: (5718).

وينظر: حديث ابن عمر عن أبيه والذي أخرجه البخاري في الصحيح (1 / 65) برقم: (287)، (1 / 65) برقم: (289)، (1 / 65) برقم: (290).

(21) ووقع أيضاً في الصحيح، البخاري، كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، ح 141، حيث كرر البخاري حديث ابن عباس في دعاء الرجل إذا أتى أهله ستة مرات في صحيحه من طريق منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس، ووقع اختلاف بين ألفاظه، وكان من بينها أن البخاري أخرج الحديث بأربعة ألفاظ وهي (قدر، قضي، رزقا، كان بينهما)، وكرر الحديث بلفظ (قدر ثلاث مرات واحدة بينهما بالشك بينها وبين قضي

صحيحه بلفظ (الصلاة أمامك)، ومرة واحدة بلفظ (المصلى أمامك)، وقد قال العلماء بأن المفردتين يفسر بعضها بعضاً، الصلاة أمامك أي وقتها أمامك، وقيل بأن معناها المصلى أمامك أي مكان الصلاة⁽²²⁾.

ومعظم طرق الحديث اتفقت على لفظ (الصلاة أمامك)، ولم يرو لفظ (المصلى أمامك) إلا من طريق يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد والذي أخرجه البخاري ومسلم والطبراني في المعجم الكبير، ورواه النسائي في السنن الصغرى من طريق إبراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد⁽²³⁾.

ب- والحديث الذي يشك أحد رواته في تعيين ألفاظه، فإن البخاري يكرر الحديث من الطرق التي لم تعين ألفاظ الحديث ولم تُروى فيها بالشك.

ومثاله⁽²⁴⁾: حديث ابن أم عمارة رضي الله عنها فيمن يخيل إليه في صلاته⁽²⁵⁾، شك أحد رواته بتعيين أحد اللفظين (ينفقل أو ينصرف)، وقد أخرجه البخاري في صحيحه عن ثلاثة من شيوخه يروونه عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وتميم عن أبي عمارة، وهم: علي بن المدني والذي شك بين ألفاظه، وأبو الوليد الطيالسي، وأبو نعيم.

وعند تتبع الحديث في مظانه كانت الروايات تذكر أحد اللفظين أو ما يدل على معناها بدون الشك بين ألفاظه، فأخرج مسلم الحديث والنسائي بلفظ (لا ينصرف)، إلا أن أبا داود أخرجه في سننه بلفظ (لا ينفقل)، وابن ماجه أخرجه بنحو حديث أبي نعيم في صحيح البخاري، كما أنه روي في معظم كتب المتون بلفظ (لا ينصرف)، إلا أن الحميدي في مسنده أخرجه بلفظ لا ينفقل ثم عاد وقال: وربما قال: سفيان لا ينصرف⁽²⁶⁾، وأخرجه البخاري من طريق علي بن المدني بالشك، ليشير إلى أن الرواية بالمعنى وقعت من طريق سفيان، والله أعلم⁽²⁷⁾.

ت- يكرر الحديث بدون تقديم أو تأخير بين جملة؛ لبيان مصدر التقديم والتأخير في مقاطع الحديث الذي أخرجه في صحيحه.

ومثاله⁽²⁸⁾: حديث أبي قتادة رضي الله عنه (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَمَسُّحُ بِيَمِينِهِ) ، فمدار الحديث على يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنه عن أبيه، كثر البخاري الحديث من طريق هشام الدستوائي وشيبان بذات الترتيب خالفهم الأوزاعي، وقد قال يحيى بن معين وعلي المدني وأحمد بن حنبل أن هشاماً هو أثبت الناس في يحيى ثم الأوزاعي، وقد قدم الإمام أحمد شيبان على الأوزاعي في يحيى معللاً ذلك بأن

التي كررها مرتين)، ولفظ قدر أخرجه البخاري من طريق جرير وهو المقدم في أصحاب منصور إلا أن ابن المدني رواه بلفظ قضى، وبعد تتبع ألفاظ الحديث من طريق جرير خارج الصحيح، وجدت أن علياً خالف أصحاب جرير، فقد رواه عنه كل من: أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان وقتيبة وابن يحيى وعمرو بن رافع وابن عيسى كلهم بلفظ (يقدر). الزيلعي، فخر الدين الحنفي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (28 / 2)، ابن حجر، فتح الباري (521 / 3)، العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (260 / 2).
انظر: البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب النهي عن الاستنجاء باليمين، ح 314.
(22) الزيلعي، فخر الدين الحنفي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج2، ص 28. و ابن حجر، فتح الباري، ج 3، ص 521. والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج2، ص 260.

(23) أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب الرجل يوضئ صاحبه، (1 / 47)، ح(181)، ومسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة (4 / 73) برقم: (1280)، والطبراني، المعجم الكبير، (1 / 162) ح: (386). والنسائي، المجتبى، كتاب مناسك الحج، باب النزول بعد الدفع من عرفة، (1 / 3024).

(24) وأيضا الصحيح، البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالحجارة، ح 155، والبخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح 137، والبخاري، الصحيح، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفي من الماء، ح 344.

(25) أخرجه: البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح137، وفي باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، (1 / 46) ح: (177)، وكتاب البيوع، باب من لم ير الوسوس ونحوها من الشبهات (3 / 54)، ح: (2056) ومسلم، الصحيح، كتاب الحيض - باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك" (1 / 189) برقم: (361)، وابن ماجه، السنن، أبواب الطهارة وسننها، باب لا وضوء إلا من حدث، (1 / 322)، ح(513)، وأبو داود السنن، كتاب الطهارة، باب إذا شك في الحدث، (1 / 68)، ح (176)، والنسائي، المجتبى، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح (1 / 56) برقم: (1 / 160).

(26) الحميدي، المسند، أحاديث عبد الله بن زيد الأنصاري الذي أرى النداء، ح417.

(27) وقد قال ابن حجر: "هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ وَكَأَنَّهُ مِنْ عَلِيٍّ لِأَنَّ الرَّوَاةَ غَيْرَهُ رَوَوْهُ عَنْ سُفْيَانَ بَلْفَظٍ لَا يَنْصَرِفُ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ"، ابن حجر، فتح الباري لابن حجر، ج1، ص 238. ولكن بعد تتبع طرق الحديث ظهر لدي أن مصدر الشك هو سفيان، إما أن ابن عيينة حدث به مرة هكذا ومرة هكذا، أو أن ابن عيينة رواه بالشك في مجلس واحد وضبطه ابن المدني عنه بالشك.

(28) البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر من الغيبة والبول، ح 1378.

الأوزاعي كان لا يقيم أحاديث يحيى، ولم يكن عنده كتاب إنما كان يحدث من حفظه ويهم فيه، وعن الإمام أحمد أنه قال أن شيبان صاحب كتاب صحيح، وهو أحب إليه من الأوزاعي في يحيى وفي رواية عنه أنه أثبت (29).

(2) يكرر الحديث على مداراته الرئيسية أو الفرعية في جامعه الصحيح؛ ليعين مصدر الرواية بالمعنى (30).

كرر البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه في فضل انتظار الصلاة أربع مرات (31)، فأخرجه في كتاب الموضوع وفي كتاب الصلاة، وفي كتاب الأذان، وفي كتاب بدء الخلق. وقد أخرجه من طريق ثلاثة من أصحاب أبي هريرة، وهم سعيد المقبري والأعرج، وعبد الرحمن بن أبي عمرة، واختلفت ألفاظ مروياتهم في تعيين أجر انتظار الصلاة، وشروط تحصيله، والذي يشير إلى أن مصدر الاختلاف هو مخرج الحديث.

غير أن تكرار البخاري الحديث من طريق الأعرج ثلاث مرات، وهو من أكثرهم رواية عن أبي هريرة، وانفراده في تخريج الحديث من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة، وبعد تتبع الحديث في مظانه يجد أن فضل انتظار الصلاة حديثين لأبي هريرة، واللذان رواهما مالك في موطنه:

الحديث الأول (الملائكة تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ ، مَا لَمْ يُحَدِّثِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) (32)، وقد أخرجه البخاري من حديث مالك عن ابن أبي الزناد عن الأعرج.

والحديث الثاني: لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ (33)، والذي أخرجه البخاري من طريق ابن أبي ذئب إلا أن روايته لم تأت على ذكر دعاء الملائكة وزيادة لفظ (المسجد)، ومن طريق ابن أبي عمرة والذي زاد فيه ما دامت الصلاة تحبسه.

حينها علمنا من روى الحديث بالمعنى، ومن أدخل حديث في حديث، ومن جمع بين حديثين.

(3) في حال وردت زيادة في الحديث أتى بعض رواة الحديث على ذكرها ولم يروها البقية والتي تفهم ضمناً من معنى الحديث، وجدت البخاري يكرر الحديث لبيان ثبوتها بالوقف لا بالرفع، وأنها من قبيل الرواية بالمعنى، ومثاله:

أخرج البخاري حديث أم عطية رضي الله عنها في غسل الميت ثلاثة عشرة مرة من طريق محمد بن سيرين وأخته حفصة، كلها أخرجه في كتاب الجنائز إلا رواية واحدة أخرجه في كتاب الوضوء، باب التيمم في الوضوء والغسل، وحديث أم عطية أصل في غسل الميت وعليه عول الأئمة (34) وروت حفصة خبر أم عطية بأكمل ألفاظه (35)، فوقع في حديث حفصة زيادات عن أم عطية لم يروها محمد، وقد أخرج البخاري تلك الزيادات من حديث أيوب السختياني الذي روى الحديث عنهما وعين تلك الزيادات، فقال (36): "وَحَدَّثْتَنِي حَفْصَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ، وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ : (اغْسِلْنَهَا وَتَرًا) . وَكَانَ فِيهِ : (ثَلَاثًا ، أَوْ حَمْسًا ، أَوْ سَبْعًا) . وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ : (ابْدُؤُوا بِمَيَامِنِهَا ، وَمَوَاضِعِ أَوْضُوعِ مِنْهَا) . وَكَانَ فِيهِ : أَنْ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : (وَمَسَّطُنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) ." فكان من بينها زيادة لفظ الوتر في حديث حفصة في قوله صلى الله عليه وسلم (اغسلنها وتراً) وقال النووي باتفاق معنى الروايات وإن اختلفت ألفاظها في إيراد لفظ الوتر من عدمه، أو في تعيين عدد الغسلات (37).

(29) يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (2 / 195)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري (4 / 180)، أحمد بن حنبل، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 334)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4 / 356)

(30) وكذلك: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نوم الجنب، أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الغسل، باب نوم الجنب (1 / 65) برقم: (287) (31) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1 / 46) برقم: (176)، (1 / 96) برقم: (445)، (1 / 132) برقم: (659)، (4 / 114) برقم: (3229).

(32) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الصلاة، انتظار الصلاة والمشى إليها، (553 / 167).

(33) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الصلاة، انتظار الصلاة والمشى إليها، وح (554 / 168)

(34) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8 / 39)

(35) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1 / 372)

(36) البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما يستحب أن يغسل وتراً، ح 1254

(37) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (7 / 4)

وعليه فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم إما أنه صرح بلفظ الوتر أو لم يصرح به، فإما أن تكون رواية محمد من قبيل الرواية بالمعنى أي أنه حذف ما هو مفهوم ضمناً، أو أن رواية حفصة زادت لفظ الوتر المفهوم من عدد الغسلات، وإن كان هذا الاختلاف غير مؤثر إلا أنَّ الناظر في تكرار البخاري للحديث المتمعن في أسانيده ومتمته قد يتمكن من رصد عدد من الملحوظات التي من شأنها تعيين المروي باللفظ وهو لفظ محمد وتمييزه عن المروي بالمعنى وهو لفظ "وتر" وزيادة "سبعاً"، وفيما يلي بيانه:

1. أخرج البخاري حديث محمد في أصل باب ما يستحب أن يغسل وترأً وباب ما يجعل الكافر في آخره، وأخرج حديث حفصة متابعاً له، من رواية أيوب السخيتاني عنهما، الذي بيّن الفروق بين روايتهما.
2. معظم روايات الحديث في الصحيح جاءت من طريق حفصة، وقد روى حديثها تاماً ومختصراً، بينما لم يروي حديث محمد بالاختصار.
3. حديث حفصة رواه بتمامه عنها ثلاث مرات في كتاب الجنائز، باب ما يستحب الغسل وترأً وباب يجعل الكافر في آخره وفي كليهما كان حديثها متابعاً لحديث محمد بن سيرين من طريق أيوب السخيتاني الذي يروى الحديث عنهما، وفي باب يلقى شعر المرأة خلفها أخرجه من طريق هشام بن حسان عن حفصة وهو آخر موضع كرر فيه البخاري الحديث في صحيحه.
4. كرر البخاري قوله صلى الله عليه وسلم "ابْدَأَنَّ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا" من طريق خالد الحذاء عن حفصة ثلاث مرات، في كتاب الصلاة باب التيمم في الوضوء والغسل، وفي كتاب الجنائز: باب يبدأ بميامن الميت، وباب مواضع الوضوء من الميت، وأخرجه في متابعة أيوب لحديث محمد في باب ما يستحب أن يغسل وترأً، فتكرار البخاري ليؤكد على ثبوتها وأنَّ خالداً الحذاء رواه مختصراً.
5. وزيادة "ثلاثة قرون" كررها البخاري بالاختصار في صحيحه عن حفصة مرتين، عن أيوب في باب نقض شعر المرأة، وعن هشام في باب هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون؟.
6. أما حديث محمد فكرره خمس مرات جميعها في كتاب الجنائز، وانتقلت ألفاظ حديثه إلا في الشيء اليسير، وكانت تلك الاختلافات قد وقعت أيضاً في رواية حفصة وهي شك الراوي "أو شيئاً من كافر" وقوله "إن رأيتن ذلك"، ومدار حديثه كان على أيوب وابن عون.
7. ما روي عن حفصة في زيادتها لفظ "وترأً"، فعند تتبع ورود لفظ الوتر في مظانها نجد أنها لم ترو إلا من حديث حفصة، ورواها عنها: هشام بن حسان الذي جاءت معظم الروايات من طريقه، وأيوب وعاصم الأحول وخالد الحذاء ومحمد بن سيرين، غير أن كل من هشيم عن منصور، وحفص بن عمر عن هشام وأشعث، وبشر عن سلمة خالفهم ورووها عن محمد بن سيرين.
8. أخرج البخاري لفظ "الوتر" في كتاب الجنائز في موضعين اثنين:

أ- الأول باب ما يستحب أن يغسل وترأً عن أيوب عن حفصة وقد أخرجه متابعة لحديث محمد الذي ليس فيه تصريح بالوتر، واعترض على البخاري في ترجمته للباب الأول أن الحديث غير مطابق للترجمة، فحديث محمد لم يرد فيه تصريح بالوتر بينما ورد في حديث حفصة⁽³⁸⁾، فلماذا لم يجعل البخاري الحديث المطابق للترجمة أصلاً للباب؟

وأجاب العيني على من قال بذلك أن مقصد البخاري في ترجمته الوتر خلاف الشفع، وهو موجود في حديث محمد من قوله "ثلاثاً أو خمساً"، ولم يقصد لفظ الوتر، كما أن دلالة حديث محمد وحفصة على الوتر سواء، وأضاف بأنَّ لفظ الوتر ليس بموجود في حديث حفصة، وبأنه لم يقع إلا في رواية هشام عنها⁽³⁹⁾(40). قلت: أنَّ ما قاله العيني وجه من وجوه

(38) ابن حجر، فتح الباري، (3/ 130)

(39) البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب: يلقى شعر المرأة خلفها، ح 1263.

تفسير صنيع البخاري في تخريجه لأحاديث الباب وترجمته عليها، أمّا قوله بعدم وقوع لفظ الوتر إلا في حديث هشام، فواقع الرواية المخرجة في الصحيح تخالف ما ذهب إليه مع العلم بأنه قد قال في شرحه على الحديث أنه "في حديث حفصة التَّنْصِيص على لفظ الوتر بالثلاث أو بالخمس أو بالسبع" (41)!

ب- والثاني باب يلقى شعر المرأة خلفها، الذي أخرجه من طريق هشام بن حسان عن حفصة، وورد فيه زيادة مطابقة لترجمة الباب، ولم يرو فيه هشام زيادة لفظ "سبعاً".

9. أما زيادة "سبعاً" أخرجه البخاري في حديث أيوب ولم يكررها في صحيحه، وهذه الزيادة لم ترو إلا من حديث حفصة عن أم عطية (42).

بناءً على ما تقدم فإن لفظ "الوتر" وزيادة "سبعاً" هي المروية بالمعنى، وحديث محمد هو المروي باللفظ، والله تعالى أعلم وأجل. كثر البخاري الحديث الذي اختلفت ألفاظه في حروف يسيرة، بالإسناد ذاته، فأخرج المروي بالمعنى بالإسناد الذي روي بالنعنة، أما المروي باللفظ فأخرجه من الطريق الذي صرح رواه بالسمع، وقد وقع لي في مثال واحد: أخرج البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحَدَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ"، ولم يسم فاعله وبهذه الصيغة روي الحديث في صحيفة همام بن منبه (43)، وقال العيني (44): بأن أكثر النسخ لم يسم فيها الفاعل، وهو ما اتفقت عليه معظم طرق الحديث (45)، وفي كتاب البيوع أخرجه عن إسحاق فقال (حدثنا) غير أنه مروي بالنعنة بين جميع حلقات إسناده.

المطلب الثاني: المتابعات

عادة ما يخرج البخاري في المتابعات ما يحقق به مقاصده النقدية الحديثية والذي يعرفه أهل الصناعة، فقد وجدت أنه قد يخرج الحديث المروي بالمعنى متابعة للحديث المروي باللفظ، كما صنع في تخريجه لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفضل الوضوء (46):

فقد أخرج البخاري الحديث من طريق حمران خمس مرات، والذي رواه عنه ثلاثة من أصحابه، فأخرج حديث عروة متابعة لحديث عطاء، والذي ترجح لدي أنه مروي باللفظ، وفيما يلي بيانه وتفصيله:

ابن عباس	حمران	عطاء	الزهري	إبراهيم	عبد العزيز	البخاري	ح 159
				شعيب	أبو اليمان	البخاري	ح 164
				معمر	عبدان	البخاري	ح 1934
		عروة	الزهري	صالح	إبراهيم	عبد العزيز	ح 160
		معاذ	محمد	يحيى	شيبان	سعد	ح 6433

(40) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8 / 42).

(41) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8 / 42).

(42) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1 / 373).

(43) همام بن منبه، الصحيفة، تحقيق د. رفعت عزت عبد المطلب، ص 39.

(44) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2 / 244).

(45) أخرجه كل من: أخرجه أحمد في "مسنده" (2 / 1700) برقم: (8193)، ومسلم في "صحيحه" (1 / 140) برقم: (225) وابن الجارود في "المنتقى" (1 / 32) برقم: (73) وابن خزيمة في "صحيحه" (1 / 127) برقم: (11) والبيهقي في "سننه الكبير" (1 / 117) برقم: (575)، (1 / 160) برقم: (764).

(46) وأيضاً حديث أم عطية، البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب التيمم في الوضوء والغسل، 167.

أ- أخرج البخاري الحديث من طريق الزهري عن عطاء عن حمران، في كتاب الوضوء: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ح 159، وباب المضمضة في الوضوء، ح 164، وفي كتاب الصوم: باب سواك الرطب واليابس للصائم، ح 1934.

وقد اتفقت طرقه على بيان صفة السنة الفعلية، غير أن رواية شعيب جاءت بزيادة لفظ (واستنثر)، ورواية إبراهيم تضمنت زيادة في صفة غسل القدم (إلى الكعبين)، أما رواية معمر فقد فصلت بأنه بدء باليمين قبل الشمال عند غسل يديه ورجليه، أما بالنسبة للحديث المرفوع " مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " اتفقت روايتا الحديث من طريق إبراهيم وشعيب على ألفاظه، واختلفت عنهما معمر بحروف يسيرة: فقال (من توضع وضوئي هذا) بدون لفظ نحو، وقال يصلي بدل صلى، وزاد بشيء في قوله (لا يحدث نفسه فيهما بشيء).

ب- كما أخرجه من طريق الزهري عن عروة في كتاب الوضوء: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ح 160، متابعة لحديث عطاء، وحديث عروة اقتصر على ذكر فضل الوضوء دون صفة، كما أنه رواه بلفظ آخر غير لفظ عطاء بن يزيد فقال: " لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وَضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا"(47).

المطلب الثالث: التعليق

وهو حذف راو أو أكثر بين المصنف والنبي صلى الله عليه وسلم، وهو أحد أساليب البخاري في نقد الأسانيد والمتون، وقد وجدت البخاري قد علق بعض الألفاظ المروية بالمعنى خارج الصحيح؛ في إشارة منه إلى أنها مروية بالمعنى، أو أنها ليست على شرطه، ومثاله:

أ- فعلق البخاري لفظ (لَا وَضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتِ) (48)، فقال: وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهَذَا اللَّفْظُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (49) فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ رُوْحِ بْنِ عِبَادَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ(50).

(47) وفي حديث عروة مسألان، وهما: هل أخرج البخاري الحديث معلقاً أم أنه عطفه على حديث عطاء؟ نقل ابن الملقن وابن حجر والعيني عن أبي نعيم عدم تعيينه لأحد الاحتمالين*، وقال كل من: الكرمانى، ابن الملقن، مغلطاي، والعيني بتعليق الحديث بصيغة التمرىض**، أما الذين قالوا بأنه معطوف على حديث متقدم، هم: البرماوي، ابن حجر، السيوطي، والقسطاني، ودليلهم أن قول ابن شهاب (ولكن عروة) متعلقاً بحديث قبله، وبأنه استدراك من ابن شهاب بأن شيخه اختلفا في روايتهما له عن حمران عن عثمان، كما أن الحديث موصول من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالإسنادين معاً وقد أخرجهما مسلم، كما أن أبا عوانة في مستخرجه أخرج حديث عروة من طريق شيخ البخاري***، فأدلة القائلين بالعطف أقوى خاصة إذا ما علمنا أن تعليق بالتمرىض في صحيح البخاري وقعت بأربعة صيغ*****، وهي: يُذَكَّرُ، يُرَوَى، يُقَالُ، وَقِيلَ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا (عن) وهي ليست كذلك من صيغ الجزم، والله أعلم.

*: ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (4/ 187)، ابن حجر، تغليق التعليق (2/ 104)، مستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري مفقود كله إلا من كتاب البيوع إلى كتاب الجهاد والسير، ووجدته منشوراً على موقع موسوعة صحيح البخاري، موقع موسوعة صحيح البخاري، مستخرج أبي نعيم، تاريخ الإطلاع: 2019/7/20م، الموقع: <https://www.bukhari-pedia.net/book/mustakhraj>

** الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (2/ 209)، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (4/ 186)، العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 12)

*** البرماوي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (2/ 193)، ابن حجر، فتح الباري (1/ 261)، السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (2/ 17)، القسطاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 246).

**** أبو عوانة، المستخرج، (1/ 193)، ح 611 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: ثَنَا أَبِي ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأُوَيْسِيُّ قَالَ: ثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ وَلَكِنْ غُرُوةٌ يُحَدِّثُ، عَنْ حُمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ.....

***** المساري، مجيد خلف سالم (2013 م)، التعليق بصيغة التمرىض عند الإمام البخاري في جامع الصحيح: دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، عمان، ص 24 - 25.

ب- وفي حديث علي رضي الله عنه في غسل المذي فبعدما أخرج حديث ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه بلفظ (فيه الوضوء)، قال: **وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ (51)**، وحديث شعبة أخرجه أبو داود الطيالسي ومسلم بلفظ (ومنه الوضوء)⁽⁵²⁾.

المبحث الثالث: أغراض البخاري من تخريج الرواية بالمعنى في صحيحه.

سبق وأن أشرت أن مقصد البخاري الرئيس في إخراج الحديث المروي بالمعنى في صحيحه هو خدمة المتن الجامع، وبيان فقه الحديث، وقد وجدت أن البخاري يخرج الرواية بالمعنى لما قد تتضمنه من زيادات تساعد على فهم الحديث في ضوء أبعاده الزمانية أو المكانية أو أسباب وورده أو إيراده أو غيرها من الزيادات، وفيما يلي بيانه:

المطلب الأول: أغراض في إسناد الحديث

قد يُروى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما عال والآخر نازل، غير أن العالي شك أحد رواته في تعيين ألفاظه، فأخرج البخاري حديث ابن عباس رضي الله عنهما (صاحبي القبرين) بإسناد عال من طريق جرير عن منصور عن مجاهد والذي روي بالشك في أحد ألفاظه (ما لم يَنْبَسَا. أَوْ: إِلَى أَنْ يَنْبَسَا)⁽⁵³⁾، لأن حديث مجاهد عن ابن عباس جاءت فيه زيادة في تعيين مكان أصحاب القبور، مع أن الترمذي قدم رواية الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس على رواية منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وقال بأنها أصح⁽⁵⁴⁾. وقد أخرج البخاري الحديث عنهما إلا أن رواية منصور جاءت على زيادة في تعيين مكان أصحاب القبور.

المطلب الثاني: أغراض في متن الحديث وسياقه

1. قد يخرج البخاري الحديث المروي بالمعنى لما تضمنه من زيادات في سياقه، والتي قد تخدم مقاصده الفقهية أو النقدية:
 - فأخرج البخاري حديث سعيد المقبري⁽⁵⁵⁾ والذي روى الحديث من طريقه بلفظ (المسجد) بدل (مصلاه)؛ لزيادة أتت من راوي الحديث حول بيان معاني ألفاظه، فلما سئل أبا هريرة عن معنى الحدث، فقال: **قَالَ: الصَّوْتُ؛ يَعْنِي الصَّرْطَةَ.**
 - وقد يخرج الحديث المروي باللفظ المتضمن زيادة في السياق فيها اجتهاد الراوي بالمسألة، والحديث المروي بالمعنى لم يأت على ذكر تلك الزيادة فيخرجها؛ ليوب باجتهاده الفقهي على الحديث، فأخرج البخاري حديث أبا أيوب في استقبال القبلة واستدبارها من طريق آدم عن ابن أبي ذئب بالمعنى، والذي لم يأت الحديث من طريقه على ذكر اجتهاد أبي

(49) أحمد بن حنبل، المسند، (3586/7)، ح 16705

(50) وقد نبه ابن حجر أن ابن أبي حفصة قد اختصر الحديث اختصاراً مجحفاً، فقال (فَإِنَّ لَفْظَهُ يَعْنِي مَا إِذَا وَقَعَ الشَّكُّ دَاخِلَ الصَّلَاةِ وَخَارَجَهَا وَرَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَثْبَاتِ أَصْحَابِ الرَّهْرِيِّ تَقْتَضِي تَحْصِيصَ ذَلِكَ بِمَنْ كَانَ دَاخِلَ الصَّلَاةِ وَوَجْهُهُ أَنْ خُرُوجَ الرِّيحِ مِنَ الْمَصَلِيِّ هُوَ الَّذِي يَقَعُ لَهُ غَالِبًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ النَّوَاقِصِ فَإِنَّهُ لَا يَهْجُمُ عَلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَصْرَ نَفْضِ الْوَضُوءِ بِوُجُودِ الرِّيحِ)، ابن حجر، الفتح الباري (296 / 4)

(51) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدير، ح 178

(52) أبو داود الطيالسي، المسند، ح 106 - حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا التُّورِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُدِيِّ مِنْ أَجْلِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ رَجُلًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: فِيهِ الْوَضُوءُ. مسلم، الصحيح، كتاب الحيض، باب المذي، ح 303، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي: ابْنَ الْحَارِثِ -، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُدِيِّ مِنْ أَجْلِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مِنْهُ الْوَضُوءُ.

(53) أخرجه البخاري في "صحيحه" (53 / 1) برقم: (216)، (53 / 1) برقم: (218)، (54 / 1) (بدون ترقيم)، (95 / 2) برقم: (1361)، (2 / 99) برقم: (1378)، (16 / 8) برقم: (6052)، (17 / 8) برقم: (6055)

(54) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب التشديد في البول، ح 70.

(55) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدير، ح 176.

- أيوب في المسألة وترجم عليه ب (باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه) فجمع بين حديث أبي أيوب وحديث ابن عمر رضي الله عنهما⁽⁵⁶⁾.
2. حرص البخاري في تكرار طرق حديث المخرج الواحد على أن يخرج المتن الجامع لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما قد تتضمن بعضها زيادات في الحديث المرفوع لما تروى من الطرق الأخرى:
- فأخرج حديث ابن عباس في دعاء إتيان الرجل أهله في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (زيادة ولم يسلط عليه)، وهذا الحديث روي بالمعنى في لفظ (كان بينهما)⁽⁵⁷⁾.
 - وأخرج حديث أسامة بن زيد عن موسى بن عقبة وفيه لفظ (المصلى امامك)؛ لما روي فيه زيادة من فعل أسامة بصبه الماء على النبي صلى الله عليه وسلم والتي ترجم بها على الحديث فقال: لقوله "باب الرجل يوضئ صاحبه".
 - وأخرج حديث ابن أم عمارة في الرجل الذي يخيل إليه الشيء في الصلاة من طريق ابن المديني الذي رواه بالشك بين ألفاظه لما فيه تعيين السائل وذكر سبب الورود⁽⁵⁸⁾.
3. كما أنه قد يخرج الرواية التي ضبطت تعيين الراوي فروق الألفاظ بين شيوخه، ليشير إلى أن اختلاف ألفاظ الحديث إنما هو اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد، وأنها ليست من قبيل الرواية بالمعنى، فحديث عثمان رضي الله عنه في فضل الوضوء روي عن عطاء وعروة بألفاظ مختلفة⁽⁵⁹⁾، وقد وجدت أن للعلماء ثلاثة مسالك في بيان العلاقة بين حديث عروة وعطاء، وهي:
- أ- الإشارة لاختلاف ألفاظ الحديث دون ترجيح فيما بينها، فقد قال الدارقطني باختلاف ألفاظ حديث عروة وعطاء، وفي معرض حديثه عن روايات الحديث الواردة عن مدارات أخرى عن حمران، قال بأن الصواب هو حديث عطاء وحديث عروة عن حمران⁽⁶⁰⁾، وقد أشار النووي إلى الاختلافات الواقعة بين ألفاظ الحديث دون توجيه أو ترجيح⁽⁶¹⁾.
- ب- التصريح باختلاف ألفاظ الحديث مع الإقرار بتقارب معانيها، وهذا قول ابن عبد البر⁽⁶²⁾.
- ت- التصريح بالاختلاف الواقع بين حديث عطاء وعروة والقول بأنهما حديثان متغايران، وقال بذلك ابن حجر، والعيني، بدليل إشارة الزهري بقوله (ولكن عروة)، وكذلك باختلاف سياق حديث عطاء عن سياق حديث عروة، حيث إن معاذاً رواه عنه بنحو سياق عطاء وقد أخرجه البخاري ورواه بنحو سياق عروة وأخرجه مسلم⁽⁶³⁾.
- وتوصل ابن حجر إلا أن لحمران عن عثمان حديثين، أحدهما مطلق بصلاة ركعتين غير مقيدة بالصلاة المكتوبة ومقيدة بترك حديث النفس، والآخر مقيد في الصلاة المكتوبة في الجامعة أو المسجد من غير تقييد بترك حديث النفس⁽⁶⁴⁾.

المبحث الرابع: أثر الرواية بالمعنى على أحاديث الجامع الصحيح

- ⁽⁵⁶⁾أخرجه البخاري: في "صحيحه" (41 / 1) برقم: (145)، (41 / 1) برقم: (148)، (42 / 1) برقم: (149)، (82 / 4) برقم: (3102).
- ⁽⁵⁷⁾ أخرجه البخاري في "صحيحه" (40 / 1) برقم: (141)، (122 / 4) برقم: (3271)، (124 / 4) برقم: (3283)، (23 / 7) برقم: (5165)، (82 / 8) برقم: (6388)، (119 / 9) برقم: (7396).
- ⁽⁵⁸⁾البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ح137.
- ⁽⁵⁹⁾أخرجه البخاري في "صحيحه" (43 / 1) برقم: (159)، (43 / 1) برقم: (160)، (44 / 1) برقم: (164)، (31 / 3) برقم: (1934)، (92 / 8) برقم: (6433).
- ⁽⁶⁰⁾ الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (22 / 3).
- ⁽⁶¹⁾ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (15 / 2).
- ⁽⁶²⁾ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (212 / 22).
- ⁽⁶³⁾ ابن حجر، فتح الباري (1 / 261)، والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3 / 12)، والقسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1 / 246).
- ⁽⁶⁴⁾ ابن حجر، فتح الباري (11 / 251).

يطل علينا بين فينة وأخرى من يدعي اضطراب روايات أحاديث الصحيح بدعوى تعارضها مع النقل أو العقل أو العلم، وأن الرواية بالمعنى هي إحدى أهم أسباب هذا الاضطراب وتفسيرهم لهذا فإنه من الطبيعي أن يحصل هذا التضاد نتيجة إدخال أفهام الرواة على الحديث وإسقاط استيعابهم الخاص على نصوص الوحي.

وبعد تتبعي لأحاديث عينة الدراسة، لم أقف على مثال واحد أدت الرواية بالمعنى إلى اضطراب ألفاظه، أو تعارضها فيما بينها أو مع غيرها من الأحاديث النبوية، حتى ولو كان تعارضاً ظاهرياً، كما أن نسبة تأثير فهم الراوي الخاص على الحديث نسبته لا تكاد تذكر بسبب احتياط المحدثين بتخريج الأحاديث التي اشتملت على اللفظ، واقتصارها على تعيين ألفاظ مرادفة لا تؤدي بحال من الأحوال إلى اضطراب ألفاظه.

ووجدت أن الرواية بالمعنى ظهرت آثارها على رواة الصحيح، وترجم البخاري لأحاديث كتابه، وعلى فقه الحديث.

المطلب الأول: أثر الرواية بالمعنى على تراجم الصحيح.

أ- ترجم البخاري على أحاديث صحيحه بألفاظ رويت بالمعنى خارج جامع الصحيح⁽⁶⁵⁾؛ لبيان اتساع المعنى المراد، أو لتعيين ألفاظ الحديث المروية بالمعنى خارج الصحيح.

1. أخرج البخاري حديث علي رضي الله عنه في حكم غسل المذي في كتاب العلم وكتاب الوضوء عن ابن الحنفية يرويه عن أبيه، وفيهما السائل هو المقداد بن الأسود، وأن علياً أرسله لاستحيائه من النبي صلى الله عليه وسلم لمكانة ابنته، وتطابق الحديث المرفوع فيهما "فيه الوضوء"، وأخرجه في كتاب الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، من طريق أبي عبد الرحمن بحديث عن علي، ولم يأت فيه على تعيين السائل، ووردت فيه زيادة في الحديث المرفوع "توضأ، واغسل ذكرك"

فترجم البخاري على الحدي بنحو ما رواه ابن خزيمة وابن حبان من طريق حصين بن قبيصة عن علي بلفظ (إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ، وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ)⁽⁶⁶⁾، فالحديث اختلفت ألفاظه خارج الصحيح⁽⁶⁷⁾، إلا أنها لم تختلف في الدلالة على وجوب الوضوء وعدم وجوب الغسل⁽⁶⁸⁾، واختلف كذلك في تعيين السائل، فلعل اختلاف الألفاظ مرده إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أكثر من مرة، فأجاب بقدر حاجة صاحبه إلى البيان⁽⁶⁹⁾.

2. ترجم البخاري لحديث أبي قتادة في آداب الخلاء والشرب من الإناء، فأخرجه البخاري في بابين متتاليين في كتاب الوضوء من طريق ابن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، ولم يكتف بباب واحد، وعلل العيني صنيعه هذا

(65) ومثاله أيضاً الصحيح، البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال، ح (154)، أخرج البخاري حديث الأوزاعي بلفظ (إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ)، وترجم له ب "بَابٌ لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ"، ولفظ المسك هو أحد ألفاظ الحديث التي أخرجها مسلم في صحيحه عن همام عن يحيى.

ينظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2/ 297)

(66) ابن خزيمة، الصحيح، ح 20، وابن حبان، الصحيح، ح 1107
(67) وكانت ألفاظه: (فيه الوضوء)، (توضأ واغسله)، (فيه الوضوء ، وفي المني الغسل)، (من المذي الوضوء ، ومن المني الغسل)، (إن كل فحل يمذي ، فإذا كان المني ففيه الغسل ، وإذا كان المذي ففيه الوضوء)، (يغسل ذكره ويتوضأ)، (يغسل مذاكيره ويتوضأ)، (توضأ وانضح فرجك)، (إذا رأيت المذي فتوضأ واغسل ذكرك ، وإذا رأيت المني فاغتسل)، (إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغتسل)، (فليغسل ذكره وأنثيه). العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 218)

(68) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 218)

(69) حديث أبي عبد الرحمن فيه تقديم الوضوء على غسل الذكر، وقال ابن حجر أن صاحب العمدة نسب إلى البخاري عكسه، وقال ابن حجر أن الواو ليست للترتيب فالمعنى واحد، وأضاف بأنها وقعت من الإسماعيلي⁽⁶⁹⁾، واعترض العيني أن الواو تدل على الترتيب، وأنها قد وقعت في روايات علي تقديم الغسل على الوضوء.

ابن حجر، فتح الباري (1/ 380)، العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 218)

بسبب الاختلاف الواقع بين ألفاظ متن الحديث وبسبب اختلاف إسناده فرواه في الباب الأول من طريق هشام، وفي الباب الثاني أخرجه من طريق الأوزاعي⁽⁷⁰⁾.

وترجم لحديث هشام المروي بلفظ (ولا يتمسح بيمينه)⁽⁷¹⁾، "باب النهي عن الاستنجاء باليمين"، ولفظ (لا يستحي) رواه الأوزاعي، والتمسح هو الاستنجاء كما قال ابن حجر⁽⁷²⁾.

ب- كما أنه ترجم على أحاديث مصنفه بما أخرجه في جامعه الصحيح من ألفاظ أو أحاديث رواها بالمعنى⁽⁷³⁾؛ لعدم إحالة أي منها المعنى، ولبیان استنبطاته الفقهيّة منها.

1. أخرج البخاري حديث أبي هريرة رضي الله عنه في فضل الصلاة⁽⁷⁴⁾ ثلاثة ألفاظ (ما كَانَ فِي الْمَسْجِدِ) ولفظ (مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) ، ولفظ (مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ).

فبواب البخاري على حديث أبي هريرة في فضل انتظار الصلاة من طريق مالك الذي رواه بلفظي (المصلي والصلاة)، فقال في كتاب الصلاة: (باب الحدث في المسجد) وفي كتاب الأذان: (باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد)، فترجم البخاري بأحد معاني المصلي وهو المكان الذي يصلي فيه المسجد فترجم بما يطابق دلالة الحديث⁽⁷⁵⁾، وهو بذلك استخدم أحد الألفاظ المروية بالمعنى في الحديث والتي أخرجهما في صحيحه.

2. ترجم البخاري على حديث أم عطية رضي الله عنها في غسل الميت بأحد عشرة ترجمة مستنبطاً فيها الفوائد المستخرجة من الحديث⁽⁷⁶⁾، وظهر أثر الرواية بالمعنى على ترجمته (ما يستحب أن يغسل وترأ)⁽⁷⁷⁾. فترجم بالمعنى المفهوم من الحديث والذي روي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من باب الرواية بالمعنى عن طريق حفصة بنت سيرين.

المطلب الثاني: أثر الرواية بالمعنى على فقه الحديث

ظهر أثر الرواية بالمعنى على فقه الحديث في الصحيح، من خلال بيان العام والخاص، والمطلق والمقيد:

(70) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (297 / 2)

(71) ورجحت لفظ هشام بناء على تكرار البخاري للحديث من طريق شيبان الأكثر تطابقاً لحديث هشام، وبعد تتبع طرق الحديث عن هشام، وجدت أن جميع طرقه قد اتفقت على لفظ المس، واختلقت في لفظ التمسح والاستنجاء، وروي الحديث عنه مختصراً وبطوله.

أما حديث الأوزاعي، فجميع الروايات عنه اتفقت على لفظ المس، إلا أن البخاري قد أخرجه عنه بلفظ (لا يأخذن)، وابن حبان أخرجه من طريقه بلفظ (لا يمسح)، وجميع طرقه اتفقت على ترتيب الآداب الثلاثة كما أخرجه البخاري عنه، إلا أن رواية ابن ماجه وابن حبان والبيهقي لم تأت على ذكر النهي عن التنفس في الإناء.

فالبخاري خرج رواية شيخه الذي روى الحديث بلفظ يأخذن وهي مروية بالمعنى عن الأوزاعي.

وحديث شيبان لم يروه عنه غير البخاري وابن حنبل من طريق أبي نعيم وهاشم، وقد اتفقت روايتهما على ألفاظ الحديث وذكر الآداب الثلاثة وترتيبها، إلا أن أحمد كرر فيه لفظ الخلاء مرتين.

(72) ابن حجر، فتح الباري (1 / 254)

(73) أخرج البخاري حديث حفصة، أو شيبان من كافر.

(74) أخرجه البخاري في "صحيحه" (46 / 1) برقم: (176)، (96 / 1) برقم: (445)، (132 / 1) برقم: (659)، (114 / 4) برقم: (3229) ومسلم في "صحيحه" (129 / 2) برقم: (649)، (130 / 2) برقم: (649) وابن ماجه في "سننه" (511 / 1) برقم: (799) وأبو داود في "سننه" (176 / 1) برقم: (469)، (176 / 1) برقم: (470)، (1 / 176) برقم: (471) والترمذي في "جامعه" (361 / 1) برقم: (330) والنسائي في "المجتبى" (166 / 1) برقم: (1 / 732).

(75) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (4 / 203)

(76) وكذلك ترجم للحديث فقال: (باب يجعل الكافر في آخره)، فالحديث روي بالشك من أحد روايته "وَأَجْعَلَنَ فِي الْأَجْرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ" وتبويب البخاري يرجح لفظاً على الآخر، وغالباً الشك مصدره أم عطية.

(77) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال، ح 1254

1. فأخرج البخاري حديث ابن عباس رضي الله عنهما (في القبرين) من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاوس في صحيحه خمس مرات، من طريق: ابن خازم ووكيع وجريير، وقد روى محمد بن خازم الضرير الحديث بلفظ (من البول) بينما البقية بلفظ (من بوله)، وترجم البخاري بما يفيد ترجيحه لفظ (من بوله) على حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فقال: (بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ)⁽⁷⁸⁾، وقال ابن بطال بأنه أراد أن يرد على الخطابي الذي استدل به على نجاسة الأبوال كلها، فعندما قال (بول الناس) أراد البخاري بيان عدم صحة الاحتجاج به لأنه أريد به الخصوص لقوله (من بوله)⁽⁷⁹⁾.
2. وفي حديث أم عطية الرواية الشك (كافوراً أو شيئاً من كافور) فلفظ شيئاً نكرة في سياق الإثبات، فيصدق بكل شيء منه، فإذا عدم الكافور قام مقامه ما شاركه بخواصه ولو كانت واحدة⁽⁸⁰⁾.
3. في حديث حمران هل الأجر يتحصل لمن اجتهد وتوضأ نحو وضوئه صلى الله عليه وسلم، أم الأجر لمن أتى بمثل وضوئه، لاختلاف الحديث في لفظ (نحو) و لفظ (مثل)، وقال العلماء في بيان معنى اللفظين:
أ- الجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل غير لفظ (نحو) ولم يقل لفظ (مثل)؛ لأن مماثلته صلى الله عليه وسلم على الحقيقة لا يقدر عليها غيره، لذلك لم تروى عنه، وهذا قول النووي⁽⁸¹⁾، واعترض عليه بأن لفظ (مثل) قد أخرجه البخاري من طريق معاذ عن حمران⁽⁸²⁾.
ب- أن الاختلاف بين اللفظين مصدره الرواة، حيث ثبت باللغة مجيء نحو بمعنى مثل، وإن كان هنالك فارق بين دلالة اللفظين، فمثل تقتضي المساواة في كل وجه من الوجوه إلا في الوجه الذي يقتضي التباين بين الحقيقتين، ونحو لا تقتضي ذلك⁽⁸³⁾.

المطلب الثالث: أثر الرواية بالمعنى على رواة الصحيح

- من خلال نظري في أحوال الرجال الذين جاءت من طرقهم الأحاديث المروية بالمعنى، يمكن تقسيمهم إلى قسمين اثنين وهما:
- أ- الرواة الذين لم ينفرد البخاري في تخريج مروياتهم:
 1. أخرج البخاري حديث أسماء رضي الله عنهما في فتنة القبر من طريق هشام عن فاطمة، والذي رواه عنه ثلاثة من أصحابه، وهم: مالك والثوري مختصراً ووهيب.
 - فرواه مالك ووهيب بالشك بتعيين ألفاظ الحديث: (مِثْلُ أَوْ قَرِيبٍ) و(فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ ، أَوْ الْمُؤْمِنَةُ) (وَأَمَّا الْمُتَنَفِّسُ أَوْ الْمُتَنَابُ)، لَا أَدْرِي أَيِّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً فَقُلْتُهُ⁽⁸⁴⁾.
 - كما أنه أخرجه في كتاب الجمعة من حديث أسماء عن عائشة معلقاً على شيخه محمود بن غيلان في كتاب الجمعة، وفيه تصريح من أن هشام هو مصدر الشك⁽⁸⁵⁾.

(78) البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، ح 217.

(79) ابن بطال، شرح صحيح البخاري (1/ 326).

(80) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (8/ 41)،

(81) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (3/ 108)

(82) البرماوي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (2/ 192)، ابن حجر، فتح الباري (1/ 260)

(83) ابن حجر، فتح الباري (1/ 260)، والعيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 7)، و القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (1/ 245).

(84) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1/ 28) برقم: (86)، (1/ 48) برقم: (184)، (2/ 37) برقم: (1053)، (2/ 70) برقم: (1235)، (9/ 94) برقم: (7287)

(85) البخاري، الصحيح، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، ح 922.

وهشام بن عروة بن الزبير العوام (145 هـ / 146 هـ)⁽⁸⁶⁾: أبو المنذر، وهو أحد الأعلام ثقة فقيه، تناقص حفظه في الكبر قليلاً لكنه لم يختلط، قال أحمد بأن رواية أهل المدينة عنه أصح أو أحسن، وأنه حديثه للكوفيين كان بحسب نشاطه فإذا نشط أسند وإلا أرسل، قال الدارقطني: أثبت الرواة عن هشام بن عروة الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد.

2. أخرج البخاري حديث أبا أيوب في الصحيح بلفظ (لا يولها ظهره) من طريق ابن أبي نئب عن الزهري في كتاب الموضوع، وأخرجه في كتاب الصلاة من طريق ابن عيينة عن الزهري بلفظ (ولا تستدبروها)، وبعد تتبع طرق الحديث في مظانها لم يرو أحد من أصحاب أيوب الحديث بلفظ (لا يولها)⁽⁸⁷⁾، كما أن أصحاب الزهري⁽⁸⁸⁾ روه عنه بلفظ (الاستدبار)، إلا ابن أبي نئب وقد أخرج الحديث من طريقه ابن أبي شيبة، والبخاري، والطبراني بلفظ (لا يولها). وابن أبي نئب كان يحدث من حفظه، (فلم يكن له كتاب، ولا شيء ينظر فيه، ولا له حديث مثبت في شيء)⁽⁸⁹⁾، وقد تكلم في روايته عن الزهري بدعوى الاضطراب؛ ولأنه روى عن الزهري عرضاً. عرضاً⁽⁹⁰⁾.

3. أخرج البخاري حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الموضوع وفضله عن الزهري عن عطاء عن حمران عن عثمان رضي الله عنه، الذي رواه عنه ثلاثة من أصحابه، وهم: إبراهيم بن سعد، وشعيب، ومعمار، وجميعهم من الطبقة الأولى في أصحاب الزهري⁽⁹¹⁾، والناظر في تعيين النقاد أثبت أصحاب الزهري وأوثقهم يجد أنهم يقدمون معمرًا على شعيب، ومن ثم إبراهيم بن سعد⁽⁹²⁾، وقد روي عن الإمام أحمد تقديمه حديث إبراهيم بن سعد على حديث يونس حيث إنه كان مع قلة روايته إلا أنه كان أقل خطأ منه⁽⁹³⁾، فقدم البخاري حديث إبراهيم بن سعد لزيادة في ضبطه لحديث الزهري؛ حيث إنه وافق في روايته وأوثق الناس وأثبتهم في حديث الزهري وهم شعيب ومعمار، كما أنه ضبط حديث الزهري الذي يرويه عن عروة عن حمران، وآتى به على وجهه الذي روي به.

4. أخرج حديث أحمد المكي الذي صرح فيه بالشك باللفظ وترجم عليه البخاري بمعنى الحديث؛ لموافقته حديث موسى بن إسماعيل وهو من حفاظ الحديث وروى عنه البخاري أكثر من مئتي حديث، كما أنه روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه بمته الجامع دون شك، وأخرج حديث أحمد لضبطه تردد أحد رواته في تعيين لفظه صلى الله عليه وسلم⁽⁹⁴⁾، بدليل روايات الحديث التي أخرجه الطحاوي في شرحه للمعاني، فقد أخرج الحديث بطوله من طريق أحمد المكي وسويد بلفظ أستطيب⁽⁹⁵⁾، والله أعلم.

ب- الرواة الذين انفرد البخاري في تخريج مروياتهم:

(86) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (8 / 193)، ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد (2 / 678)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 573)، الذهبي، ميزان الاعتدال (4 / 301)

(87) روى كل من عطاء، ورافع بن إسحاق، وأبو الأحوص، وعمر بن ثابت عن أيوب ولم يرو أحدهم الحديث بلفظ (لا يولها)، أخرجه البخاري في "صحيحه" (1 / 41) برقم: (144)، (1 / 88) برقم: (394) ومسلم في "صحيحه" (1 / 154) برقم: (264) وابن ماجه في "سننه" (1 / 211) برقم: (318) وأبو داود في "سننه" (1 / 7) برقم: (9) والترمذي في "جامعه" (1 / 58) برقم: (8) والنسائي في "المجتبى" (1 / 30) برقم: (1 / 20)، (1 / 30) برقم: (1 / 21)، (1 / 30) برقم: (1 / 22) (88) وهم: ابن عيينة، ومعمار، وعقيل، والنعمان (89) ابن سعد، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - محققاً (ص: 414)

(90) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ت وصي الله عباس (ص: 63)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25 / 637)

(91) ابن رجب الحنبلي (795 هـ)، شرح علل الترمذي، (تحقيق همام سعيد)، ط 5، مكتبة الرشد، الرياض، 2012 م، ج 1، ص 113.

(92) المرجع السابق: ص (671 - 676).

(93) الذهبي، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (6 / 299)

(94) ابن حجر، فتح الباري (1 / 256)

(95) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1 / 42) برقم: (155)، (5 / 46) برقم: (3860) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (1 / 124) برقم: (755)، (1 / 124) برقم: (756) والبيهقي في "سننه الكبير" (1 / 107) برقم: (529)، (1 / 108) برقم: (530)

انفرد البخاري في تخريج حديث أبي هريرة رضي الله عنه في فضل انتظار الصلاة من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة والذي أدخل حديثاً في حديث، وكلاهما رواهما أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجهما البخاري في صحيحه⁽⁹⁶⁾. وفي إسناده راويان انفرد البخاري في التخريج لهما عن مسلم وأبي داود، وهما شيخه إبراهيم بن المنذر الحزامي⁽⁹⁷⁾، أبو عبد الله (235هـ / 236 هـ) والذي تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، ونقل الخطيب أن أبا حاتم قال عنه أنه أعرف بالحديث من إبراهيم بن حمزة إلا أنه خلط في القرآن، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال أن إبراهيم بن المنذر وابن حمزة متقاربان ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث، وقال الخطيب: أما المناكير فقل ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن مجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه، وقد قال عثمان ابن سعيد أن ابن معين كتب عن إبراهيم من أحاديث بن وهب ظننتها المغازي⁽⁹⁸⁾ والراوي الثاني هو محمد بن فليح الأسلمي (197 هـ) شيخ إبراهيم بن المنذر تكلم فيه ابن معين، وقال أبو حاتم ما به بأس، ليس بذاك القوي، ووثقه الدارقطني وابن حبان وقال سمع مع أبيه الحديث الكثير⁽⁹⁹⁾.

⁽⁹⁶⁾أخرجه البخاري في "صحيحه" (46 / 1) برقم: (176)، (96 / 1) برقم: (445)، (132 / 1) برقم: (659)، (4 / 114) برقم: (3229).
⁽⁹⁷⁾ أخرج له الترمذي حديثاً واحداً في جامعته، في أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في أن الفطر يوم تفترون والأضحى يوم تضحون، ح 697.
⁽⁹⁸⁾ ابن معين، التاريخ رواية الدارمي (78)، البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (1 / 331)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2 / 95)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (6 / 177)، الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني (267)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2 / 210).
⁽⁹⁹⁾ البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (1 / 209)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8 / 59)، وأبو حاتم الدارمي، مشاهير علماء الأمصار (ص: 226)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 299).

الخاتمة:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد أن من الله علي بإتمام البحث بما سمحت به الأوقات والظروف والقدرات، أعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها:

1. اقتصرت دراستي على أربعة كتب في العبادات، وهي كتاب الوضوء وكتاب الغُسل وكتاب الحيض، وكتاب التيمم، والجدول التالي يبين أرقام الأحاديث، وعدد تكراراتها في الصحيح.

رقم الحديث	عدد التكرار في الصحيح	رقم الحديث	عدد التكرار في الكتاب	رقم الحديث	عدد التكرار في الصحيح	رقم الحديث	عدد التكرار في الكتاب
كتاب الوضوء (135 . 247)							
135	2	189	1	135	2	1	13
137	3	198	2	137	3	1	32
139	8	216	2	139	8	3	4
141	6	219	1	141	6	3	4
144	2	220	1	144	2	1	3
153	3	223	2	153	3	1	6
155	2	227	1	155	2	1	2
159	5	228	3	159	5	1	5
167	12	234	1	167	12	1	9
175	10	235	1	175	10	2	5
176	4	237	1	176	4	1	13
178	3	238	1	178	3	1	10
179	2	240	1	179	2	1	6
182	9	247	3	182	9	1	5
184	5		1	184	5		
كتاب الغسل (248 . 393)							
275	3	283	1	275	3	2	2
279	3	287	1	279	3	3	3
كتاب الحيض (333 . 394)							
298	4		3	298	4		
314	3		2	314	3		
كتاب التيمم (334 . 348)							
335	3	344	1	335	3	2	3
338	6	345	6	338	6	3	3

- أ- بلغ عدد الأحاديث القولية في كتاب الموضوع 29 حديثاً، أربعة منها رويت بذات اللفظ بدون أي صورة من صور الاختلاف.
 - ب- وبلغ عدد الأحاديث القولية في كتاب الغسل 4 أحاديث، حديثان منها رويًا بدون أي اختلاف في الحديث المرفوع.
 - ت- أما كتاب الحيض فوقفت فيه على حديثين اثنين من السنة القولية، ووقع اختلاف يسير بين ألفاظ حديث واحد.
 - ث- وكتاب التيمم وقفت فيه على أربعة أحاديث قولية، ثلاثة منها وقع اختلاف بين ألفاظها.
2. وقعت الرواية بالمعنى في عينة الدراسة على ثلاثة أقسام مرتبة من الأكثر وقوعاً في عينة الدراسة إلى الأقل وقوعاً: الاختلاف في الحروف اليسيرة، والاختلاف في الكلمة، والاختلاف في الجمل.
 3. أن مفهوم الرواية بالمعنى الذي أقره علماء الحديث سابقاً ويؤكد الواقع الحديث في الصحيح، أنَّ الرواية بالمعنى هي تصرف الراوي في الحديث دون إحالة معناه، أما مفهوم الرواية الشائع وهو تأدية الراوي للحديث دون اعتبار اللفظ لم أقف على مثلاً واحداً في عينة الدراسة.
 4. كانت تراجم البخاري على أحاديث كتبه غنية بالمروى بالمعنى سواء أخرجها في الصحيح، أو لم يخرجها؛ وغالبًا ما كن يشير إلى صحتها كلها لعدم إحالتها المعنى، مع ترجيحه للفظ الذي أخرجها في طرق كتابه.
 5. ظهر فقه البخاري في صحيحه من خلال ترجمته بما روي بالمعنى للفظ الواحد على أحاديث أبواب كتابه، وما قد يترتب عليه من أحكام نتيجة تقييد المطلق أو تخصيص العام.
 6. في عينة الدراسة لم أقف على مثال واحد أدت فيه الرواية بالمعنى إلى وقوع اختلاف بين النصوص الشرعية، أو اختلاف بين الحديث والعقل.
 7. وقعت الرواية بالمعنى في عينة الدراسة من قبل الرواة الذين تناقص حفظهم، أو من قبل ممن حدث من حفظه ولم يكن له كتاب، أو من قبل من عرف عنه خفة ضبطه لأحاديث شيخه مقارنة مع أقرانه.
 8. إنفرد البخاري عن أصحاب الكتب الستة بتخريج حديث بعض الرواة، وقد وقفت على أنه أخرج الرواية بالمعنى من طريقهم لدلالة على ضبطهم معنى الحديث دون إحالة، أو بسبب ضبطهم سياق المتن الجامع.
 9. يخرج البخاري الحديث المروي بالمعنى لأغراض في إسناده، كالتصريح بالسماع فس سلسلة الإسناد، أو أن يأتي الحديث المروي بالمعنى بإسناد عالٍ والحديث المروي باللفظ بإسنادٍ نازل.
 10. يخرج البخاري الحديث المروي بالمعنى لما قد يتضمنه من زيادات تخدم المتن الجامع، كتعيين السائل، وبيان الزمان والمكان والمناسبة التي قيل فيها الحديث، أو زيادات في السياق من شأنها رسم صورة حية متكاملة الأركان لواقع الرواية.
 11. التكرار كان أبرز سمات منهج البخاري في تعيين المروي بالمعنى وتمييزه عن المروي باللفظ، من خلال تكرار اليعين البخاري مصدر وقوع الرواية بالمعنى من خلال تكرار أحاديثه على المدارات الرئيسية والفرعية.
 12. المتابعات كانت الأسلوب الثاني الأبرز في تعيين المروي بالمعنى وتمييزه عن المروي باللفظ، حيث إنه إذا ما أخرج الحديث الواحد مكرراً في الباب ذاته قدم اللفظ وأتبعه بالحديث المروي بالمعنى.
 13. علق البخاري الأحاديث المروية بالمعنى في صحيحه لبيان عدم ثبوتها أو أنها ليست على شرطه.

توصيات الدراسة:

1. تطبيق فكرة هذه الدراسة على باقي كتب الصحيح، للخروج برؤية متكاملة عن منهج البخاري في تخريج الحديث المروي بالمعنى في جامعه الصحيح.
2. توسيع دائرة البحث لتشمل جميع أحاديث الصحيح وبيان أثر الرواية بالمعنى على سياقات الأحاديث.
3. تتبع الرواية بالمعنى عند باقي المحدثين واستنباط مناهجهم في التعامل مع الحديث المروي بالمعنى.
4. عمل دراسة مستقلة لأحوال الرواة الذين رووا بالمعنى دون إحالة معنى الحديث، وبيان مدى تطابق ترجمتهم مع ما أقره جهابذة الأمة في قبول مروياتهم.

المصادر والمراجع

- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله (ت: 2001 م)، *العلل ومعرفة الرجال*، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط 2، دار الخاني، الرياض.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله، (1414 هـ)، *سؤالات أبي داود للإمام أحمد*، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله (2001 م)، *المسند*، تحقيق شعيب أرنؤوط وآخرون، ط1، د.م، مؤسسة الرسالة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (1986 م)، *التاريخ الكبير*، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (1422 هـ)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*، ط1، دار طوق النجاة.
- البرماوي، محمد بن عبد الدائم، (2012 م)، *اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح*، تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب، ط 1، سوريا، دار النوادر.
- ابن بطلال، علي بن خلف، (2003 م)، *شرح صحيح البخاري*، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط 2، الرياض، مكتبة الرشد.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (1975 م)، *الجامع الكبير*، ط2، المدينة المنورة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي.
- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد (1952 م)، *الجرح والتعديل*، ط 1، بيروت، دار إحياء التراث.
- ابن حبان، محمد أبو حاتم، (1988 م)، *الصحيح (الإحسان تقريب صحيح ابن حبان)*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن حبان، محمد أبو حاتم، (1991 م)، *مشاهير علماء الأمصار*، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط 1، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن حجر، أحمد بن علي، (1405 هـ)، *تغليق التعليق*، ط 1، تحقيق: سعيد القرقي، بيروت، دار عمار.
- ابن حجر، أحمد بن علي، (1986 م)، *تقريب التهذيب*، تحقيق: محمد عوامة، ط 1، سوريا، دار الرشيد.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (1996 م)، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، ط1، مكتبة الغريب الأثرية، المدينة المنورة.
- الحميدي، عبد الله بن الزبير، (1996 م)، *المسند*، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، ط 1، دمشق، دار السقا.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (د.س)، *الصحيح*، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، د.ط، بيروت، المكتبة الإسلامية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (د.س)، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، تحقيق: محمود الطحان، د. ط، الرياض، مكتبة المعارف.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (1417 هـ)، *تاريخ بغداد ونبوله*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الدارقطني، علي بن عمر، (1985 م)، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، الرياض، دار طيبة.
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود، (1999 م)، *المسند*، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط 1، مصر، دار هجر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (د.س)، *السنن*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، صيدا، المكتبة العصرية.
- الذهبي، محمد بن أحمد (1985 م)، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط 3، د. م، مؤسسة الرسالة.

- الذهبي، محمد بن أحمد، (1963 م)، *ميزان الاعتدال*، تحقيق: علي محمد الجاوي، بيروت، ط 1، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- الرامهرمزي، الحسن بن خالد (1404 هـ)، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، تحقيق: محمد عجاج، ط 3، بيروت، دار الفكر.
- ابن رجب الحنبلي (2012)، *شرح علل الترمذي*، تحقيق همام سعيد، ط 5، الرياض، مكتبة الرشد.
- الزيلي، فخر الدين الحنفي، (1313 هـ)، *تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي*، ط 1، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد، (1408 هـ)، *الطبقات الكبرى - متمم التابعين*، تحقيق: زياد محمد منصور، ط 2، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1996 م)، *الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج*، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط 1، الخبر، دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
- صباغ، محمد، *الحديث النبوي (مصطلحه . بلاغته . كتبه)*، (1981 م)، ط 4، بيروت، المكتب الإسلامي.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (1986 م)، *المقدمة*، تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، سوريا، دار الفكر.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، (د.ش)، *المعجم الكبير*، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (1387 هـ)، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، تحقيق: مصطفى بن أحمد، د.ط، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- عبد الرزاق، ابن همام الصنعاني، (1403 هـ)، *المصنف*، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المصنف، ط 2، الهند، المجلس العلمي.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق (1998 م)، *المستخرج*، تحقيق: أيمن بن عارف، ط 1، بيروت، دار المعرفة.
- العيني، محمود بن أحمد (د.ش)، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، تحقيق: محمود بن أحمد، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- القاضي عياض، أبو الفضل البستي، (1998 م)، *إكمال المعلم بفوائد مسلم*، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، ط 1، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- القسطلاني، أحمد بن محمد (1323 هـ)، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، ط 7، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية.
- الكرماني، محمد بن يوسف (1981 هـ)، *الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري*، ط 2، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد القزويني (د.س)، *السنن*، د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.م، دار إحياء الكتب العربية.
- مالك بن أنس (1985 م)، *الموطأ*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن (1980 م)، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط 1، بيروت مؤسسة الرسالة.
- المساري، مجيد خلف سالم (2013 م)، *التعليق بصيغة التمريض عند الإمام البخاري في جامعه الصحيح : دراسة نظرية تطبيقية*، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن، عمان.
- مسلم، أبو الحسن بن محمد النيسابوري (د.س)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيامه*، تحقيق: محمد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث.
- ابن الملقن، عمر بن علي، (2008 م)، *التوضيح لشرح الجامع الصحيح*، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، ط 1، دمشق، دار النوادر.

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (1986 م)، *المجتبى من السنن*، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط 2، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا، (1979 م)، *تاريخ ابن معين رواية الدوري*، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا، (1985 م)، *تاريخ ابن معين رواية ابن محرز*، تحقيق: محمد كامل القصار، ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (1392 هـ)، *المنهاج شرح صحيح مسلم*، ط 2، بيروت، دار إحياء التراث العربي. ابن منبه، هامم الصنعاني، (1985 م)، *الصحيفة*، تحقيق د. رفعت عزت عبد المطلب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- موقع موسوعة صحيح البخاري، (2019م)، مستخرج أبي نعيم، تاريخ الإطلاع: 2019/7/20م، الموقع:
<https://www.bukhari-pedia.net/book/mustakhraj>